

(الأستاذ الرئيس) بشعار (لا نعبد إلا الله) تنبيهاً للاخوان وقال لهم ان أخانا المولى الرومى لغارس مغوار يحب ماعودنا من التفصيل والاشباع والان قد آن وقت الظهر وحين أن يتفرق لتدرك الصلاة وموعدنا غداً إن شاء الله تعالى .

باب التربية والتعليم

قانون التعليم الرسمي والجمعية العمومية

كان كل مصرى يسيء الظن بكل عمل يجرى على أيدي المحتلين فما زال الأعمال تنقض وتبرم وتمحو وتثبت حتى اعترف الأكترون بأكثر نتائج الأعمال الاصلاحية النافعة في الري والمالية والإدارة والسياسة ولولا أن أكثر الناس أو كل الناس غير راضين عن سير نظارة المعارف لاعترفوا أجمعين بحسن نية المحتلين وأرادتهم الخير للبلاد وأهلها وليس هذا مقام بسط هذه المسألة ولكن هذه الكلمة تهيد لنا بأنى وهو ان سخط الناس من سير نظارة المعارف في التعليم جعل شأناً عظيماً لاقتراح توجيه الفاضل أمين بك الشمسى على الجمعية العمومية أن تطلب من الحكومة عرض قوانين التعليم « بروجرامات » ومثشورات المعارف على مجلس شورى القوانين ومحاس النظر . وتوقع الناس أن تقبل الحكومة هذا الاقتراح بمقدار ما لهم من حسن الظن فيها وما كانوا ينتظرون أن يدافع صاحب السعادة ناطر المعارف الجمعية العمومية ويناضلها فضال بنى شعل ليذفع عن نظارته هذا الاقتراح لأنهم يعتقدون أنه مستريح من أعمال المعارف لثقتهم بأمين أسرارها العامل الدائب المستر دنلوب وسائر الموظفين تحت يده ولأن من شأن الواثق بحسن عمل ينسب إليه حقيقة أو عرفاً بالذات أو بالواسطة أن يحب عرضه على الناس ويسعى في توجيه أنظارهم إليه لا سيما إذا كان الغرض من العمل المنفعة العامة وكان تعد الناظرين فيه من أسباب ترقيه وإتقانه كنظام التعليم ولكن الناظر جاء بما لم يكن في الحسبان ولا تخوض في تحليل ذلك مع الحائذين ولكننا نبحت في دفاعه وتعليقه في مناقشة الجمعية العمومية في جلسة ٦ ذى الحجة سنة ١٣١٩ ومختصر ما نورده من المناقشات غالباً ونحذف الألقاب الرسمية فنقول :

عند ما عرض اقتراح الشمسى بين الناظر للجمعية كيفية وضع قوانين التعليم

(البروجرامات) وهو أن نظار المدارس ومختشيها يتقدمون في آخر كل سنة مكتبة تقارير عما يروونه في نظام التعليم فتبحث فيه اللجنة العلمية المؤلفة من كبارهم وتقدم تقرير عليه منه إلى مجلس المعارف الأعلى فيبحث فيه ويقدم ما يراه منه إلى مجلس النظام (قال) : « والذي يتقرر بسدر الأمر بأجرائه »

قال مفتي الديار المصرية : الذي يلاحظه الناس هو أن القوانين تعرض بمقتضى العادة على مجلس النظام ثم ترسل إلى مجلس شورى القوانين ومن ذلك ما يكون متعلقاً بوضع مائة قرش غرامة ونحوه . فالقوانين المتعلقة بالأصول العامة للتربية والتعليم أولى بهذا وهي لا تخص نظارة المعارف وحدها بل الفطرك كله فيصح للجمعية العمومية أن تطلب ضماناً زائداً بالنسبة إلى حالة الأشخاص فإن الكثيرين يعتقدون أن تلامذة السنة الثانية في المدارس الابتدائية يعلمون بعض العلوم باللغات الأجنبية فلا يفهمونها طبعاً . ثم إن طرق التهذيب وتربية النفوس هي التي عليها مدار مستقبل الناشئين ومعرفتهم ما يجب عليهم لمصلحة أنفسهم فمن الضروري الاعتناء بأمثال هذه المسائل فلو درس قانون التعليم بمجلس النظام وتحول إلى مجلس الشورى لكان ذلك أكثر ضماناً فإن المشتغل بعمل محكم ذلك العمل عليه فيضيع منه كثير من الأشياء المتعلقة بالحالة العمومية

(الناظر) : « البروجرامات جار نشرها قبل دخول السنة المكتبية وما يفهمه البعض من أن السنة الثانية تدرس باللغة الأجنبية فهو خطأ لأن التلميذ يتدبىء في هذه السنة في تعلم مبادئ اللغة الأجنبية فقط ولم يكن المعلمون وحدهم منفردين في إبداء رأيهم في سير التعليم بل المشتغل بذلك هم ونظار المدارس والفتشون الذين هم من حيار الناس فعندنا تقارير نظار المدارس وتقارير الفتشين وتقارير اللجنة العلمية وقرار مجلس المعارف وقرار مجلس النظام فهذه خمس ضمانات »

أوردنا جواب ناظر المعارف بلفظه كما نشر على ما فيه من ضعف العبارة لتظهر مغالطته بآتم إيضاح وهي عن وجهين أحدهما قوله أن التلميذ يتدبىء في السنة الثانية بتعلم اللغة الأجنبية أى فلا يتعلم بها شيئاً من العلوم والصواب أنه يتدبىء بتعلمها في السنة الأولى كما ترى في الصفحة ١٠ من قانون التعليم الابتدائي الصادر بامضاء الناظر نفسه في جمادى الثانية سنة ١٣١٩ أى قبل هذه المناقشة بنحو نصف سنة وكون التلميذ يتعلم في السنة الأولى وكذا الثانية لغة أجنبية خطأ ظاهر وإتانا لعرف كثيرين من المعلمين ونظار المدارس يتبرمون منه ولكنهم يعتقدون أنه أمر هههم هبط من

القوة على أرض الضعف والاستكانة ولو علموا أن إبداء رأيهم يصل مجلس الشورى فيطالب به باسم الأمة لأبدوه آمنين من مغيبته لأن كل ما يتوقعونه حينئذ من المواخضة على نكث شيء من قتل ذلك الأمر المبرم يكون معلوما للناس إذا وقع بعض إطلاع مجلس الشورى ومجلس النظار وسائر الناس على اقتراح المقترح .

ثم إن تعليم التاريخ الطبيعي (الأشياء) وتعليم البلدان يكون باللغة الانكليزية في السنة الثالثة الابتدائية والفرق بينها وبين السنة الثانية ليس كبير وإنهم ليعلمون أنه لا يمكن أن يحصل التلميذ من اللغة الأجنبية في سنتين ما يتمكن به من فهم العلوم الطبيعية فيها ولذلك يعيدون عليه في السنة الثالثة من دروس تعليم البلدان بالانكليزية ما كان تعلمه بالعربية فإن كان الغرض العلم فلا معنى لهذا الرجوع القهقري وإن كان المراد اللغة فالأوقات المخصصة لها ليست بقليلة كما سنبينه في نبذة أخرى

والوجه الثاني « الضمانات الخمس » وهي لا تصلح دفعا لقول المفتي لأنه قال إن عرض نظام التعليم على مجلس الشورى أكثر ضمانا أي أن الخمس تكون به ستا فإذا كان الناظر واثقا من إيمان نظام نظارته ويود أن تزداد اثقانا وارتقاء فإذا يضره لو عرض ذلك على كل من له رأى من الناس وعلم رأيه فيه ؟ ثم هو يعلم أن الحكومة أنشأت مجلس الشورى والجمعية العمومية لتعلم الأمة كيف تحكم وتجعل لها رأيا في قوانينها ونظاماتها لتكون أمة حية كأمم أوروبا حتى إذا ما استعدت لذلك يكون كل شيء برئى مجلسها النائب عنها فلماذا يدخل عليها ناظر المعارف بالبحث في قوانين نظارته ونظام التعليم في مدارسها بواسطة أعضاء مجلس الشورى الذين هم من خيارها كما أن نظار المدارس ومفتشها من الخيار كما قال وزيادة الخيار خير . ولا يخفى عليه أن الأمة تثق بمجلس الشورى أكثر من ثقتها بأي مجلس من مجالس الحكومة لأنها تعتقد أن أعضاءه لاسلطان عليهم للسياسة لأن الحكومة وضعتهم للاتقاد على قوانينها ولأنهم لا يتوقعون خيرا من مخالفة رغبتهم

أما « الضمانات الخمس » فهي في النعمى شيء واحد وإن شئت قلت لاتبى لأن العامل الذي تطلب الأمة الضمان على اثقان عمده هو نظارة المعارف فلا يصح أن تكون هي المسئولة لنفسها بأن عمالها برأى الموظفين فيها . وذلك التعدد في « الضمانات » لا تأثير له لأن آراء المعلمين والناظرين والمفتشين يدغم بعضها في بعض ولا يعرض على مجلس النظار إلا ما يراه مجلس المعارف الأعلى وحده فمجلس النظار لا يبحث في آراء أصحاب « الضمانات » الثلاث ولا يعرفها . ذلك أن المعلمين يبدون آراءهم للنظار

مدارسهم فيختار منها هؤلاء ما يرضونه أو ما يرضون به ويقدمونه للجنة العلمية فتصح منه ما تشاء وتثبت ما تشاء وترفعه إلى اللجنة العليا فتتسوخ منه ما تشاء وتقدم الباقي إلى مجلس النظائر فيصدق عليه . وإنما يتحقق الضمان من معنى المدارس ونظائرها ومتشبهها إذا أعطوا حرية بأن يقولوا ما يرونه وكان يعمل بما يقولون أو يبين المانع من العمل به وأعطوا مع ذلك ضماناً بأن من رأت اللجنة العلمية أو الغاية خطأ رأيه فإنه لا يؤخذ سرا ولا جهراً

ثم إن المفتي احتج على كون تلك « الضمانات » غير كافية بأمرين أحدهما استمرار التغيير في قانون التعليم (انبروجرام) حتى في المسائل الكلية . قال : وهذا يدل على أن معلومات واضعي التقارير غير كافية . وأجاب الناظر عنه بأن التغيير يدل على دقة البحث . وظاهر أن هذا الجواب غير سديد لأن دقة البحث إذا سلمت وكان من المسلم أيضاً أن التغيير مستمر حتى المسائل الكلية فذلك دليل على في أن هذه الدقة لم تأت بالفائدة المطلوبة وما ذلك إلا لأنها غير مبنية على علم كاف فهي تحتاج إلى الامداد والمساعدة وللحكومة مجلس أعلى للبحث في القوانين خاصة فيجب أن يكون هو المساعد والممد نظارة المعارف في تصحيح قوانينها

والأمر الثاني الذي احتج به المفتي هو أن لسكان ثقة الناس يسير التعليم أكبر شأن وأهمه وإن ذلك يكون باطلاع مجلس النظائر ومجلس الشورى على قوانينه . وأجاب الناظر بإعادة ذكر « الضمانات الخمس » وزاد ضامناً آخر سماه « الضمانة » الكبرى وهو طبع تلك القوانين ونشرها قال : ولما نرى واحداً من الناس يقرأها ويعرف سير التعليم . وظاهر أن هذا الجواب في غير موضوع الدعوى لأن الدعوى هي أن ثقة الأمة بالتعليم مطلوبة وإنما تكون بكذا دليل طلب نوابها له . فكان ينبغي أن تكون الجواب إما بالتصديق وإما بمنح الحاجة إلى ثقة الأمة بالتعليم أو بمنع ان تقبها تكون بعرض قوانين التعليم على مجلس النظائر ومجلس الشورى فاما المنع الأول فيستحيل أن يصدر من ناظر المعارف وأما الثاني فالفصل فيه للجمعية العمومية وقد وافقت أخيراً عند أخذ الآراء على وجوب عرض قوانين التعليم ومنشوات المعارف على مجلس الشورى فثبت رأي مفتي الديار المصرية وأما الجواب عن « الضمانة » الكبرى فهو أن عدم رؤية الناظر لقراء قوانين التعليم لا يدل على عدم التدقيق لها فإذا قال : كان يجب أن يتقدها إن لم يرتضوها تقول إن العاقل لا يتوجه إلى عمل إلا إذا رجا فائدته ولا يطوف في ذهن أحد أن انتقاده قانون التعليم يكون

سبباً لرجوع نظارة المعارف عن خطأها فيه . وإذا كان قد ظهر أن ناظر المعارف يدافع الجمعية المصومية الناطقة باسم الأمة المصرية كتابياً وبتعليقات عن طلب النظر في قوانين التعليم فهل كان ينتظر أن ينتفت إلى قول واحد من الناس أو اثنين أو أكثر إذا هم اتفقوا على قوانينه ؟ على أن الجرائد كثيراً ما تنقد المعارف في سبب التعليم وسائر نظامها فيه ولم يكن ذلك شيئاً

ثم تكلم بعد المفق الشيخ علي يوسف فذكر بعض ما ينتقد على نظام التعليم وقوانينه مما يصح أن يذكر في مجلس رسمي وسند ذلك الجزء الثاني مع جواب الناظر عنه وبيان الصواب وتزيد من الانتقاد على تلك القوانين منشاء الله أن تزيد

آثار علمية أدبية

إلى الأغنياء

قال الأديب الشيرحافظ أفندي إبراهيم في حريق ميت عمرائي يذكر في باب الأخبار

سألوا الليل عنهم والنهارا	كيف باتت نساؤهم والعذارى
كيف أمسى رضيعهم فقد الا	م وكيف اصطلح مع القوم نارا
كيف طاح العجوز تحت جدار	يتداعى وأسقف تتجارى
رب ان القضاء أمحى عليهم	فاكشف الكرب واحجب الاقدارا
ومر النار أن تكف اذاها	ومر العيث أن يسيل اهما را
أين طوفان صاحب الفلك روى	هذه النار فهي تشك الأوارا
أشعلت حمت الدياحي فباتت	تملاً الأرض والسما شرارا
غشيتهم والنحس يجري عيناً	ورمهم والنؤس يجري يسارا
فأغارت وأوجه القوم بيض	ثم غارت وقد كسبن قارا
أكلت دورهم فلما استقلت	لم تغادر صغارهم والكبارا
أخرجتهم من الديار عمارة	حذر الموت يطلبون الفرارا
يلبسون الظلام حتى إذا ما	أشرق الصبح يلبسون النهارا
حلة لا تقيهم البرد والحرا	ولا عنهم ترد العبارا